

ثمرات النخيل والاعناب واما المتخذ من الحبوب والخلو
 فهو حلال وان اشتد وقذف بالزبد اذا شرب منه
 دون القدر المسكر ويسمى بالنبيذ ويختلف باختلاف
 ما يضاف اليه لكن نبيذ الحنطة يسمى بالمرزبسر
 الميم كما في المغرب ونبيذ الشعير يسمى بالجد ونبيذ
 الذرة يسمى بالسكر كما يضم السين والحاف وكون
 الرأء ونبيذ العسل يسمى بالتبع بفتح التاء الفصحى
 وكسر الراء الموحدة قال في المحيط ماؤه واما نبيذ
 الحنطة والشعير والذرة والسكر والفانيد والعسل
 والنبن ونحوها فهو حلال نيؤه ومطبوخة حلوه
 ومرة لان المتخذ من غير النخل والكرم ليس مخمر
 ولا شيمي فيه للمخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر
 من هاتين الشجرتين وأشار الى النخل والكرم فانظر
 الكهنية عليهما وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
 عنه ان السكر منه حرام حرام كما في المثلث ولكن لاحد
 فيه على من سكر وهو الصحيح لان الحد متعلق بشراب
 الخمر وهذه من جملة الاطعمة ولا عبرة بالسكر منه
 في وجوب الحد فان البسج يسكر ولين الرمكة يسكر
 ولا حد الا انه حرم السكر لان السكر من البسج حرام
 فمن هذه الاشربة اولى واذا طلعت امراته لا يقع
 كما لو شرب البسج وروى عن محمد ان شرب ذلك حرام
 ويجب

ويجب الحد بالسكر منه ويقع طلاقه لان هذا سكر
 حصل من مشروب مطرب والشرع اوجب الحد
 بالسكر عن مشروب مطرب لجنائته على عقله كما
 في النبيذ وروى عن ابي حنيفة انه قال لا باس
 بالخليطين الخمر والعب والزيب والنمر لان كل
 واحد لو نبذ باله نفراد حل فكذا اذا اجتمع
 ويترط ذهاب الثلثين حالة الاجتماع كما يشترط
 حالة الانفراد انتهى قوله لكون الحد فيه قال في
 الدرر قالوا الاصح ان يحد بلا تفصيل بين المطبوخ
 والني لان الفاقية يجتمعون عليها في زماننا
 كما جتمعهم على سائر الاشربة الحرمية بل فوق
 ذلك وكذلك المتخذ من الالبان اذا اشتد انتهى
 قوله وروى عن محمد ان شرب ذلك حرام قال
 في المنتقى قال محمد كل مسكر مكروه ولم ينفذ
 بالحرام انتهى فقهاء في التتميم قال القهستاني
 لا ينبغي ان لا يحد شراب العرقى ما لم يسكر ولا
 يحد في نبيئه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب
 العرقى على ان يسمي الالبان على العرق انهن حل
 خل الخمر وان حصل بعلاج لا ينبغي ان يتعد
 ترك العصير عمدا ثم صبر ورثه خلا ولا يصح انه
 لا باس به لان وجود الخمر ليس ببيع وانما التتميم